بارزاني يدعو عرب وتركمان كركوك إلى حوار بعيداً عن "التدخلات الخارجية"

مجلس النواب يقرر عقد جلسته اليوم وبرلمانيون يستبعدون حصول اي تقدم لحسم القضايا الخلافية

اربيل/ المدى

دعا رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني العرب والتركمان من سكان محافظة كركوك إلى الحوار "بعيدا عن التدخلات الخارجية" حسب قوله، متعهدا بأن يحصلوا على الكثير من المكاسب من ذلك الحوار.

وجاء كلام رئيس الاقليم في مؤتمر صحفي عقده بمطار مدينة اربيل التي وصلها مساء الاثنين قادما من بغداد بعد أن شارك في حوارات واجتماعات مع أطراف بالعملية السياسية، لبحث الأزمة التي نشأت على خلفية إصدار مجلس النواب قانون انتخابات مجالس المحافظات في الثاني والعشرين من تموز الفائت.

وأضاف بارزاني موجهاً رسالة الى العرب والتركمان من سكان محافظة كركوك "انتم اخواننا، لانريد للذين يملكون اجندات خارجية ان يتاجروا بكم، تعالوا وتفاهموا معنا، لو تتفاهمون مع الكرد ستنالون الكثير الكثير، نحن لانتحسس منكم وانما تجاه الاجندات الخارجية" حسب تعبيره.

ووصف بارزاني الوضع الحالي المتعلق بانتخابات كركوك بـ"الأزمة"، وأشار إلى أن "الأمم المتحدة قامت بصياغة العديد من الأوراق على مدى الأيام الماضية بخصوص انتخابات كركوك، وآخرها ورقة قدمت الثلاثاء ووافق عليها الاكراد وحلفاؤهم "، وأضاف "نحن بانتظار موقف الجهة الأخرى التي تقف وراء صدور النسخة الأولى لقانون انتخابات مجالس المحافظات في ٢٢ تموز الفائت عن مجلس النواب".

وتعهدرئيس إقليم كردستان بـ"إفشال أية مخططات خارجية حول كركوك"، مضيفا "قلتها في السابق وسأكررها سنعمل بكل قوانا ونعد الشعب الكردي بان لا نعطي فرصة لنجاح أية أجندات خارجية في كركوك".

وفي السياق نفسه، قال بارزاني إن "الولايات المتحدة تريد أن تلعب دور الوسيط بين الفرقاء العراقيين بشأن أزمة انتخابات مجالس المحافظات"، مؤكدا أن تلك "هي مشكلة عراقية غير مطلوب من أميركا أن يكون لها موقف وخاصة في الوقت الحالي" على حد قوله.

وكان الرئيس الأمريكي جورج بوش أجرى عدة اتصالات مع مسؤولين في الحكومة بشان حل الخلاف بين الكتل السياسية بشان قانون انتخابات مجالس المحافظات وقضية مدينة كركوك حيث اتصل مع رئيس الوزراء نوري المالكي ونائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني.

وأكد بارزاني، انه "وافق على ورقة الأمم المتحدة الأخيرة وسيوافق على أي مشروع أو ورقة أو قانون بخصوص أزمة كركوك، بشرط أن لا تتعارض مع الدستور وتطبيق المادة ١٤٠ الخاصة بالمناطق المتنازع عليها" ، مبينا أن "الأطراف التي تعارض الموقف الكردستاني تريد مشروعا ينهي المادة ١٤٠ من الدستور، ويسعون لتضمين المشاريع الجديدة فقرة تستثني كركوك من دون المحافظات الاخرى من الانضمام لأقاليم كما تسمح المادة ١٣ من الدستور، وتلك أمور يرفضها الاكراد".

وذكر رئيس الاقليم أنه وضع مقترحا آخر أمام القوى التي تعارض الموقف الكردستاني بشأن أزمة كركوك، ويقضي بـ"إجراء انتخابات مجالس المحافظات بانحاء العراق بما فيها كركوك بوقت واحد، مع استعداد الاكراد لتقصي حقائق مشتركة بشأن الانتهاكات ضد العرب والتركمان في كركوك و إدعاءات تغيير ديموغرافية المحافظة، من خلال استقدام نصف مليون من اكراد تركيا وإيران للسكن في المحافظة".

و بشأن المقترح الذي طرحه حول أزمة كركوك قال بارزاني "إننا مستعدون للتوقيع على أية ورقة ضمانات يريدونها وبإشراف الأمم المتحدة وحضور السفارة الأميركية وأية سفارة أخرى يقترحونها، بشرط أن لا تكون قانونا وتكون ورقة رسمية".

وحول تأثيرات الأزمة الحالية على تحالفات الاكراد مع القوى السياسية، أشار رئيس الاقليم إلى أن "الأزمة ساهمت بتثبيت مبدأ التوافق بشكل جيد، وان قسما من حلفاء الاكراد لا يزالون ملتزمين بالاتفاقيات الموقعة" مستدركا أن "آخرين خرجوا على الاتفاقيات، وينتظر منهم أن يراجعوا مواقفهم المزدوجة وإلا ستلغى تلك التحالفات، لأن الاكراد على حق ولن يغيروا مواقفهم".

وبشأن النقاط الخلافية مع الحكومة الاتحادية ببغداد، ذكر بارزاني انه "اتفق مع الحكومة على تشكيل لجنة تبدأ أعمالها قريبا لبحث "مآخذ بغداد على الاكراد وبالعكس".

وفي قراءة لمستقبل أزمة انتخابات كركوك، قال بارزاني انه "في حال فشل التوافق حول الموضوع، ورفضت القوى العراقية ورقة الأمم المتحدة بالصيغة التي وافق عليها الاكراد فإن الخطوة المقبلة ستكون دستورية وهي قيام المجلس الوطني لاقليم كردستان العراق بمناقشة طلب مجلس محافظة كركوك بالانضمام إلى الإقليم وسيتم إصدار الموقف حوله".

وتشمل مقترحات ممثل منظمة الأمم المتحدة في العراق لحل أزمة مدينة كركوك، إجراء انتخابات في المدينة، بعد التوصل إلى حل توافقي حولها من قبل لجنة برلمانية سيتم تشكيلها لإيجاد حل لازمة المدينة، والعملِ على تقاسم السلطات بما فيها منصباً المحافظ ورئيس مجلس المحافظة بشكل توافقي، على أن يعطى الحق للقائمة التي تفوز بالأغلبية في مجلس محافظة كركوك باختيار احد المنصبين.

وفي السياق ذاته عزا النائب شهيد الجابري من الائتلاق الموحد اسباب تأجيل الجلسة التي خصصت لمناقشة قانون انتخابات مجالس المحافظات الى عدم توافق الكتل البرلمانية على حل لموضوع كركوك.

في غضون ذلك اكد النائب حميد رشيد معلة ان المؤشرات الموجودة حاليا في اجتماعات الكتل السياسية بشأن قانون الانتخابات لا تشير الى حصول تقدم ملموس من شأنه تمرير القانون في البرلمان مشيرا الى ان جميع الاطراف المعنية بقضية كركوك مصرة ومتمسكة بمطالبها ولم اي طرف بتقديم التنازلات للطرف الاخر حتى نتمكن من الوصول الى عرض القانون برأي واحد يسمح بتمرير القانون من اية معرقلات في اجواء هادئة.

من جانبه قال النائب عبد الله صالح عن التحالف الكردستاني ان المفاوضات بشان قانون انتخابات مجالس المحافظات عادت الى نقطة البداية بسبب موقف الحزب الاسلامي وتابع ان موقف الاسلامي كان مرتبطا بموقف الحكومة التركية.

يأتي ذلك في وقت اعلن فيه النائب فلاح حسن زيدان عن الكتلة العربية عن تسلم الكتل النيابية مقترحا جديدا من الامم المتحدة بتأجيل الانتخابات في محافظة كركوك حتى كانون الاول ,٢٠٠٩ وكشفة زيدان امس لـ(المدى) بأن المقترح يتضمن استمرار مجلس محافظة كركوك بإدارة مهامه مع بقاء الوضع في المحافظة على ما هو عليه اضافة الى ان يتم خلال فترة التأجيل مراجعة جميع السجلات الانتخابية وتدقيقها.

الى ذلك نفى القيادي في الحزب الاسلامي عبد الكريم السامرائي ان يكون حزبه قد عطل المفاوضات متهما في الوقت ذاته التحالف الكردستاني وموقفه الرافض لتقاسم السلطة الادارية في كركوك بتعطيل المفاوضات.

وفي السياق ذاته قال المتحدث باسم كتلة التحالف الكردستاني النائب فرياد راوندزي أن كتلة التحالف تؤيد المقترح الجديد الذي قدمته الامم المتحدة بشأن انتخابات مجالس المحافظات في كركوك.

واضاف راوندزي يبدو ان المقترح الذي قدمته الامم المتحدة في العراق لا يحظى بقبول من قبل الكتل البرلمانية التي مررت قانون انتخابات مجالس المحافظات منتصف اب الماضي.

فيما اكد النائب آزاد بامراني ان مقترح بعثة الامم المتحدة في العراق يضم عدة نقاط منها ان يستمر حكم الادارة المحلية الحالية في كركوك لحين اجراء انتخابات مجلسها لاحقا اضافة الى تشكيل لجنة لمراقبة سجلات الاوضاع في كركوك.

من جهته قال النائب جلال الدين الصغير من الائتلاف الموحد: لقد اصبح واضحا وجلياً خلال جلسة امس الثلاثاء ان هنالك ادارتين الاولى مع اجراء الانتخابات هذا العام والاخرى بالضد من هذا التوجه برعم ادعاءاتها في وسائل الاعلام يعكس ذلك.

واكد النائبة حيدر العبادي التزامهم باجراء الانتخابات هذا العام وتأجيل مشكلة كركوك التي لا تحل الا بالتوافق حيث لا يجوز فرض الامر الواقع.

وقال امام هذا الخلاف قدمت الامم المتحدة مقترحات مفادها تأجيل ملف كركوك مع المواقفة على اجراء الانتخابات في بقية المحافظات.

المتحدث المدني لخطة فرض القانون يجدد دعوة الحكومة الشركات الأجنبية إلى الاستثمار في العراق

بغداد/ اصوات العراق

جدد المتحدث المدني بأسم خطة فرض القانون، الثلاثاء ، دعوة الحكومة العراقية الشركات الأجنبية الى الاستثمار في العراق، بعد الانتهاء من وضع التصميمات المقترحة لمشاريع إعادة إعمار البنى التحتية لمدينة بغداد على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

وقال تحسين الشيخلي، خلال مؤتمر صحفي عقده في بغداد اليوم: إن "الحكومة تجدد دعوتها الشركات الاجنبية الى الاستثمار في العراق خصوصا بعد وضع التصميمات المقترحة لمشاريع اعادة بناء البنى التحتية في مدينة بغداد، ضمن حدود مبلغ التخصيصات البالغة ثلاثة مليارات دولار، للسنوات الثلاث المقبلة".

وفي معرض رده على سؤال بشأن تلقي الحكومة عطاءات من قبل شركات استثمار أجنبية لتنفيذ مشاريع مدينة بغداد، وكيفية توفير الطاقة الكهربائية تزامنا مع عملية تنفيذ المشاريع، قال الشيخلي إن" الحكومة تلقت الكثير من عطاءات الشركات الخليجية والاوربية للاستثمار في بغداد، فضلا عن تسخير قانون الاستثمار في خدمة المستثمرين"، مشيرا الى وجود ١٨ مشروعا ستنفذ خلال الاشهر القليلة المقبلة.

وتابع" أما بخصوص توفير الطاقة الكهربائية مع تنفيذ مشاريع البنى التحتية لمدينة بغداد، فأن وزارة الكهرباء لديها خطة للاعوام الاربعة المقبلة لرفع طاقتها الانتاجية وتلبية حاجة المواطنين، خاصة وان الانتاج الحالي لايتجاوز ٥٤٠٠ ميكا واط، بينما تتجاوز الحاجة الفعلية ١٠ الاف ميكا واط".

وأوضح الشيخلي أن عملية وضع التصميمات الخاصة بمدينة بغداد "أخذت بنظر الاعتبار النمو السكاني الحالي في مدينة بغداد، كما أن الحاجة السكانية للخدمات المتمثلة بالماء والتخلص من النفايات ومياه المجاري ارتفعت مع ارتفاع معدل النمو السكاني، فضلا عن التقاطعات المجسرة والمساحات الخضر".

وأردف أن "تصاميم المشاريع شملت تمديد شبكات المياه في مناطق غير مخدومة، تبلغ نسبتها ٢١ من مساحة مدينة بغداد، إضافة إلى بناء مجمعات سكنية على إطرافها ومد مجسرات على جانبي الكرخ والرصافة تربط المدن لفك الاختناق المروري، فضلاً عن بناء مجمعات تجارية في مناطق مختلفة وإعادة بناء شوارعها".

ولفت إلى أن تصاميم المشاريع شملت أيضا بناء فنادق خمس نجوم على ضفاف نهر دجلة في منطقتي مقام الخضر والكاظمية، ومجمع تجاري في شارع الاميرات بمنطقة المنصور.

وبين المتحدث المدني باسم خطة فرض القانون، أن التصاميم تتضمن انشاء "مدينة للمعارض الدولية، ومجموعة فنادق سياحية في منطقة العامرية، ومدينة ثقافية في ساحة الاحتفالات وسط بغداد، ومشروع الجزيرة المائية بين منطقتي الكريعات والكاظمية".

وكشف الشيخلي عن مصادقة مجلس الوزراء على مشروع صدر القناة البالغة تكلفته عشرة مليارات دولار للاعوام العشرة المقبلة"، لافتاً الى أن "مشروع مترو بغداد غير مشمول بمشاريع البنى التحتية وستخصص الحكومة مبلغا من ميزانية تنمية الاقاليم لتنفيذه".

نفي وجود صفقة بين جيش المهدي والقوات البريطانية اثناء صولة الفرسان

بغداد/ المدى

نفى الناطق الاعلامي بأسم القوات البريطانية التقارير التي اشارت الى وجود "صفقة سرية" بين الجيش البريطاني وجيش المهدي امتنعت على اثرها القوات البريطانية عن تقديم المساعدة للقوات الامريكية والعراقية في عملية صولة الفرسان التي شهدتها محافظة البصرة اواخر اذار الماضي .

وقال المتحدث الاعلامي بأسم القوات البريطانية كريست فورد في تصريح لـ(المدى) ان التقرير الذي اوردته صحيفة (التايمز) البريطانية ليس صحيحا مشيرا الى ان القوات البريطانية قدمت خلال عملية (صولة الفرسان) مساعدات لوجستية بالتنسيق مع القوات الامريكية والعراقية منذ بدء العمليات كما لفت الى تقديمها الدعم الجوي لتلك القوات.

ونفى وجود صفقة مع جيش المهدي مؤكدا انه كان هنالك تنسيق مباشر مع قائد عمليات البصرة ماضيا الى القول (ليس هنالك اي اتفاق او صفقة مع جيش المهدي".

واضاف " عندما وصل رئيس الوزراء نوري المالكي تم التشاور والتنسيق معه بشان امكانية تقديم المساندة للقوات العراقية في عملية صولة الفرسان منذ الاسبوع الاول " .

بدوره نفى النائب عن التيار الصدري عن مدينة البصرة قصي عبد الوهاب وجود مثل هذه الصفقة قائلا : لا يوجد مثل هذا الاتفاق اطلاقا وليس لهذه التقارير اية صحة لافتا الى انه سبق وان تم تداول مثل هذه المعلومات على الرغم من كونها غير دقيقة وعارية عن الصحة.

من جانبها قالت النائبة عن التيار الصدري عن محافظة البصرة انتصار جاسم العلي : ان ما كان بين جيش المهدي والقوات البريطانية لم يتعد خط قتال مستمر.

وعدت هذه التقارير " كاذبة وغير صحيحة " منوهة الى انه لو كان ثمة اتفاقية او صفقة كهذه لما حصل ما حصل من تشريد وزج في السجون لعناصر جيش المهدي.

ورأت ان تسريب مثل هذه التقارير يهدف الى استمالة التيار الصدري وما حدث بانه " جس نبض " .

وكانت صحيفة (التايمز) البريطانية قد قالت في عددها ليوم امس ان اتهامات توجه الى القوات البريطانية العاملة في العراق لوقوفها موقف المتفرج خلال معركة البصرة شهر اذار الماضي بموجب صفقة سرية ابرمت بين الجيش البريطاني وميليشيا جيش المهدي .

واضافت صحيفة (التايمز) ان اربعة الاف جندي بريطاني لم يتمكنوا من تقديم المساعدة للقوات الامريكية والعراقية خلال عملية (صولة الفرسان) بالبصرة على مدى ستة ايام.

الا ان وزارة الدفاع البريطانية لم تؤكد وجود اي صفقة منعت بموجبها قواتها من دخول مدينة البصرة.

وتردد ان الصفقة ابرمت لتشجيع ميليشيا جيش المهدي على العودة ثانية والانخراط في العملية السياسية في العراق وانه مع اعطاء وزير الدفاع البريطاني موافقته على الصفقة كانت العملية العسكرية في البصرة على وشك الانتهاء مخلفة وراءها ٦٠ عراقيا بين قتيل وجريح ومصرع جندي امريكي واحد تابع للبحرية الامريكية.

ونقلت الصحيفة عن ضابط عسكري عراقي كبير في الجيش العراقي " انه لولا مساعدة القوات الامريكية لنظيرتها العراقية خلال عملية البصرة فانه لم يكن بالامكان اتمام المهمة لان القوات البريطانية لم تقم بأي شيء هناك".

واضافت المتحدثة باسم وزارة الدفاع البريطانية ان التدريب المتخصص وتوجيه القوات العراقية من قبل القوات البريطانية مازال مستمراً الى اليوم مبينة ان مهام القوات هي بناء قدرات القوات الامنية العراقية لتتمكن من تحمل المسؤولية كاملة في المستقبل.

الى ذلك قالت صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية إن السيد مقتدى الصدر ينوي نزع سلاح جيشه واعلانه منظمة اجتماعية، مشيرة إلى أنها حصلت، في وقت لم تحدده، على كراس يتحدث عن تحول وشيك في طبيعة جيش المهدي ومسار نشاطاته.

وأضافت الصحيفة أن الصدر " سائر في طريق نزع سلاح جيش المهدي والعمل على تحويله الى منظمة تقدم خدمات اجتماعية".

وتعتقد الصحيفة أن "هذا التحول سيمثل انعطافة كبيرة بالنسبة لجماعة كان ينظر إليها حتى وقت مبكر من العام الجاري بوصفها أكثر الجماعات المناوئة للقوات الامريكة في زعزعة الاستقرار في العراق".

واوضحت ان "على مدى السنوات الماضية كان نفوذ جيش المهدي، الذي يتزعمه السيد الصدر، يمتد إلى مناطق كثيرة من بغداد ومدن أخرى في العراق " .

وكشفت الصحيفة عن حصولها على كراس جديد، تقول أن المتحدث باسم السيد الصدر الشيخ صلاح العبيدي أكد لها صحة ما جاء فيه.

وستركز الجماعة نشاطها، كما جاء في الكراس، على التعليم والدين والعدل الاجتماعي، وهذا ما سيكون هدف أتباع السيد الصدر.

وتشير الصحيفة الى ان الكراس ينص على "عدم السماح باستخدام السلاح مطلقا " .

وذكرت الصحيفة ان "ملصقات علقت في عدد من أحياء بغداد تقول ان توجها جديدا لجيش المهدي سيعلن عنه في صلاة الجمعة المقبلة " ، الا انها تشكك في احتمال نزع سلاح جيش المهدي، اذ تقول ان "نزع سلاح جيش المهدي امر غير مؤكد " .

لكن عضوة الهيئة السياسية للتيار الصدري اسماء الموسوي اكدت للمدى ان هذه الكراسات ليست سرية وهي موزعة منذ اسبوع في مدينة الصدر وعدد من المدن في اثناء صلاة الجمعة وتتضمن مجموعة من الافكار والبرامج التثقيفية وهي موجودة ومعلنة ووزعت في مدينة الصدر اثناء صلاة الجمعة الماضية .